

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص يغطي ما جد من تطورات في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، ويستكمل سجل الأنشطة التي أنجزتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ١٧٨٩ (٢٠٠٧).
- ٢ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٥٣ فردا من جميع الرتب، وقوام عنصر الشرطة ٦٩ فردا (انظر المرفق الأول).

ثانيا - بعثة المساعي الحميدة وغيرها من التطورات

- ٣ - منذ تقديم تقريري السابق (S/2007/699 و Corr.1)، حدث عدد من التطورات المهمة. وقد أدت الانتخابات التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، في جمهورية قبرص إلى وصول ديمتريس كريستوفياس، إلى السلطة، والذي أعرب فور تقلده منصبه، عن نيته في التواصل مع القبارصة الأتراك وقيادتهم. ومن جانبه، هنا محمد علي طلعت، زعيم القبارصة الأتراك، السيد كريستوفياس، وأعرب عن الأمل في بدء حقبة جديدة في قبرص.
- ٤ - وفي ٢١ آذار/مارس، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تنصيب السيد كريستوفياس التقى الزعيمان بحضور ممثلي الخاص آنذاك، واتفقا على مسار يؤدي إلى تسوية شاملة (انظر المرفق الثاني). ويستتبع الاتفاق إنشاء عدد من الأفرقة العاملة، للنظر في القضايا الأساسية المتعلقة بخطة التسوية المحتملة واللجان التقنية، والسعي إلى إيجاد حلول عاجلة للمشاكل اليومية الناشئة عن تقسيم الجزيرة. واتفقا أيضا على الاجتماع مرة أخرى في غضون ثلاثة أشهر لاستعراض أعمال الأفرقة العاملة واللجان التقنية، وعلى أن يبدأ مفاوضات شاملة



تحت رعاية الأمم المتحدة باستخدام النتائج التي تحقّقها الأفرقة العاملة واللجان التقنية. إضافة إلى ذلك، اتفق الزعيمان على أن يجتمعا متى لزم الأمر قبل بدء المفاوضات الشاملة. وقررا علاوة على ذلك، فتح معبر في شارع ليدرا في وسط الحي القديم من مدينة نيقوسيا، والذي ما برح رمزا لتقسيم الجزيرة طوال سنين عديدة.

٥ - وفي ٢٦ آذار/مارس، وافق ممثلو الزعيمين على إنشاء ٦ أفرقة عاملة معنية بالحكم وتقاسم السلطة، ومسائل متعلقة بالاتحاد الأوروبي، والأمن والضمانات، والأراضي، والممتلكات، والمسائل الاقتصادية، فضلا عن ٧ لجان تقنية معنية بالجريمة والمسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والمسائل الإنسانية، والصحة، والبيئة. وعلى مدى الشهر التي تلت ذلك، اجتمع الممثلون بصورة يومية تقريبا، في وجود ممثلي الخاص بالنيابة، للبت في مسائل محددة ستتناولها الأفرقة أو اللجان. وفي ١٤ نيسان/أبريل، طلب إلى الأمم المتحدة بواسطة رسائل، "توفير الدعم اللازم للهياكل الأساسية والموظفين بما يتيح للطرفين إحراز تقدم في العملية" يفضي إلى تسوية شاملة. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، بدأت الأفرقة واللجان اجتماعاتها. وما برحت تجتمع بصورة منتظمة من ذلك الوقت، على نحو ما توخاه الزعيمان، ويسرت الأمم المتحدة ذلك.

٦ - وفي أواخر آذار/مارس، أوفدت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، إلى قبرص وبعد ذلك بأسبوع أوفدته إلى اليونان وتركيا، لتقييم الحالة ولكي يقرر الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم الدعم على أفضل وجه إلى العملية التي اتفق عليها في ٢١ آذار/مارس. وقد التقى في قبرص بالسيد كريستوفياس والسيد طلعت ثلاث مرات. كما اجتمع بقيادة حزبي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وممثلي المجتمع المدني. والتقى في اليونان وتركيا بوزير خارجية كل منهما وبكبار المسؤولين في وزارتي الخارجية فيهما. وأكد كلا الطرفين التزامهما بالتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص تحت رعايتي، وأبديا استعدادهما لتقديم الدعم والمشاركة بالكامل وببنية حسنة في تحقيق ذلك الهدف.

٧ - وفي منتصف نيسان/أبريل، أحاط وكيل الأمين العام مجلس الأمن علما بنتائج بعثته. وأصدر رئيس المجلس بعد ذلك بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/9)، قال فيه إن المجلس يرحب باتفاق ٢١ آذار/مارس، كما أعرب عن الأمل في أن تسفر نتائج الفترة التحضيرية عن بناء الثقة، والرخم، والشعور بالمصلحة المشتركة سعيا من أجل حل عادل ودائم. وأعرب المجلس أيضا عن تأييده لما أبديته من استعداد لتقديم المساعدة إلى الطرفين، وعن تعيين مستشار خاص بعد المرحلة التحضيرية الأولية إذا تطلب تحقيق التقدم ذلك.

٨ - وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه في ٧ أيار/مايو (انظر الفقرة ٢٦ أدناه)، عقد الزعيمان اجتماعا رسميا في ٢٣ أيار/مايو، قام باستضافته ممثلي الخاص الجديد، طابع - بروك زيريهون الذي تولى منصبه في ١٣ أيار/مايو. وبعد الاجتماع، أصدرنا بيانا مشتركا (انظر المرفق الثالث) أكد فيه مجددا التزامهما بإقامة اتحاد يتألف من منطقتين وطائفتين، ويقوم على أساس المساواة السياسية، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشارا في البيان أيضا إلى أنه ستكون لهذه الشراكة حكومة اتحادية لها شخصية دولية واحدة، فضلا عن دولة مؤسسة قبرصية تركية ودولة مؤسسة قبرصية يونانية، متساويتين من حيث وضعهما. وبناء على تعليمات من الزعيمين، سيقوم ممثلوهما بدراسة نتائج اللجان التقنية بعد مرور ١٥ يوما على الاجتماع الرسمي، كما سينظرون في تدابير بناء الثقة على الصعيدين المدني والعسكري، بما في ذلك معبر ليمنيتس/يشيليرماك ومعايير أخرى. وقرر الزعيمان أيضا أن يجتمعا مرة أخرى في النصف الثاني من شهر حزيران/يونيه بغية إجراء تقييم جديد.

٩ - وفي مطلع كانون الثاني/يناير، اجتمعت برئيس تركيا، عبد الله غل، الذي أعرب عن تأييد تركيا لتحقيق تسوية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير أيضا اجتمعت برئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، الذي لم يتوقع أي تطورات مهمة إلى ما بعد انتخابات شباط/فبراير في جمهورية قبرص. وقد أكدت لكليهما على أهمية خلق مناخ في قبرص يفضي إلى بناء الثقة. وفي ١٣ آذار/مارس وعلى هامش مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في داكار، اجتمعت بالسيد طلعت، الذي أعرب عن رأيه بأن مشكلة قبرص تدخل "حقة واعدة جديدة" وأشار أيضا إلى أنه يتطلع قدما إلى الاجتماع بالسيد كريستوفياس الذي انتخب مؤخرا (انظر الفقرة ٣ أعلاه).

ثالثا - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

ألف - منع تجدد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

١٠ - خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير اتفق على تدابير مهمة لبناء الثقة مع القوتين المتضادتين. وفي كانون الأول/ديسمبر، تم الاتفاق على مبادئ توجيهية مع القوات التركية من أجل إزالة الألغام من المناطق المتبقية المنسوبة لها، باستثناء حقل واحد جنوب فاروشا. ويعد فتح معبر شارع ليدرا حالة أخرى حيث قامت القوة بدعم اتفاق ناجح بين الجانبين (انظر الفقرة ١٣ أدناه). ولئن ظل من الشائع حدوث انتهاكات طفيفة على امتداد خطوط وقف إطلاق النار ترتبط بسوء انضباط القوات ومحاولات متواضعة لتهريب واستفزاز الجانب المضاد، فقد بقيت الحالة الأمنية مستقرة بصفة عامة. وتواصل القوة بذل جهود منسقة لتوثيق

عرى الاتصال مع القوتين المتضادتين؛ وتوجد الآن آليات قوية، في جميع القطاعات، تكفل تسوية ما ينشأ من قضايا بسرعة، وعلى المستوى المناسب.

١١ - ووقع ما مجموعه ٣٥٤ من الانتهاكات والحوادث الأخرى خلال الفترة الحالية المشمولة بهذا التقرير. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً قدره ١١ عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق ونقصانا قدره ٩٧ عن نفس فترة إعداد تقرير عام ٢٠٠٧. وكانت الانتهاكات المعتادة طفيفة من حيث طبيعتها، ولم يكن لها سوى أثر ضئيل على استقرار خطوط وقف إطلاق النار. وشملت تلك الانتهاكات محاولات غير مأذون بها لتحسين أو إصلاح المواقع العسكرية وحالات توغل ضئيلة في المنطقة العازلة، أو تجاوز الأعداد المسموح بها لأفراد مراكز المراقبة، وتصوير مواقع القوتين المتضادتين.

١٢ - وجرى الإبلاغ عن عدد من انتهاكات المجال الجوي، خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ففي كانون الأول/ديسمبر شوهدت طائرة من طراز هركليز سي ١٣٠ (C130 Hercules) فوق المنطقة العازلة؛ وأسقطت الطائرة مظليين اثنين هبطا جنوب خط وقف إطلاق النار المحاذي للحرس الوطني وجرى الإبلاغ عن قيام طائرة هجوم هيلكوبتر Mi35P (Hind) تابعة للحرس الوطني، بالطيران فوق المنطقة العازلة في كانون الثاني/يناير في مهمة تدريبية أو لأغراض التعريف فيما يبدو. وإضافة إلى ذلك، تقوم القوات التركية بصورة روتينية باستخدام طائرات هليكوبتر لأغراض إمداد القوات ومناوبتها، في مواقع داخل جيب كوكينا، وتحلق على مقربة كبيرة جدا من المنطقة العازلة.

١٣ - ولتنفيذ القرار الذي اتخذته الزعيمان في ٢١ آذار/مارس، والتحضير لفتح معبر شارع ليدرا، أحررت القوة اتصالات مستفيضة من كبار قادة القوتين المتضادتين، من أجل الاتفاق على شروط تقنية - عسكرية. وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات بين القوة وكبار ضباط القوات التركية تم الاتفاق في ٢٥ آذار/مارس على مصطلحات تقنية تتعلق بإزالة الألغام والذخائر المتفجرة من شارع ليدرا، وتأمين واجهات المباني على امتداد الشارع، واشترك الاتحاد الأوروبي في تمويل ذلك واضطلع بالتنفيذ برنامج الشراكة من أجل المستقبل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن إدارة المعبر. وفي ٣١ نيسان/أبريل أحررت القوة عملية أمن رئيسية لدعم فتح المعبر. وشملت المهام الرئيسية المضطلع بها رصد انسحاب الحرس الوطني وجنود القوات التركية/القوة الأمنية القبرصية التركية من مواقعها على جانبي المعبر، وتوفير الحراسة للأوساط السياسية والدبلوماسية في المنطقة العازلة تمهيدا لحفل الافتتاح، وتيسير التغطية الصحفية.

١٤ - وبعد افتتاح معبر شارع ليدرا وقع حادث في المنطقة مساء ٣ نيسان/أبريل، وأسفر عن إغلاق المعبر لفترة وجيزة. ومع أنه قد تمت تسوية الوضع بسرعة بواسطة القوة، وأعيد فتح المعبر بعد ذلك في تلك الليلة، فإن ذلك أظهر أن كلا الجانبين يحتاجان إلى التحلي بالتعاون وضبط النفس أثناء إدارة المعبر.

١٥ - ومنذ ذلك الوقت، ما برح المعبر يؤدي مهمته دون مشاكل، ويستخدمه آلاف السكان من كلا الجانبين يوميا. وقد تحول الافتتاح الرمزي بدرجة كبيرة إلى عامل مهم من عوامل بناء الثقة في العلاقات بين الطائفتين، وعزز ثقة المواطنين في كلا جانبي الجزيرة، بأنه يمكن للمفاوضات الجارية أن تفضي إلى نتائج ملموسة.

١٦ - وواصلت القوات التركية فرض قيود على حركة القوة. وشملت التدابير المتخذة استمرار منع احتياز الطرق في شبه جزيرة كارباس، وفرض قيود شديدة على الوصول إلى منطقة فاروشا المسيحية، والقيام بعمليات داخلها، على نحو ما أشير إليه في تقرير السابقي. وفي إحدى الحالات، حيل بين قائد القطاع ٤ التابع للقوة وبين الدخول إلى فاروشا للتفتيش على القوات الموجودة تحت قيادته والمنتشرة في المنطقة المسيحية ولا تزال الأمم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن استمرار الوضع القائم في فاروشا. وفي تغيير غير متوقع عن الممارسة السابقة، فرضت قيود من جانب القوات التركية تقيد استخدام المعابر المدنية القائمة عبر المنطقة العازلة من جانب موظفي الأمم المتحدة المسافرين في ثياب مدنية أو في غير أوقات العمل في المركبات التي تحمل علامات الأمم المتحدة. وفي حالة أخرى، احتجت القوات التركية بصورة متكررة على تحليق الطائرات الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة فوق مركز للمراقبة تابع لها في هضبة بيلا.

١٧ - وأجرت القوات المتضادتان تدريبا منخفض المستوى في مراكز المراقبة وبالقرب من المنقطة العازلة بيد أنهما امتنعتا عن إجراء تدريبات أو مناورات رئيسية. وفي كانون الأول/ديسمبر أجرت القوات التركية تدريبا شمل إطلاق طلقات كاشفة من مدافع الهاون، وشعلات إضاءة بالقرب من خط إطلاق النار. وأكمل كلا الجانبين إحاطات تتعلق بطبيعة الأرض في مراكز المراقبة لتوجيه الجنود الاحتياطيين الذين جرت تعبئتهم، ونتيجة لذلك تجاوزت أعداد الرجال الأعداد المسموح بها في تلك المواقع بكثير ويؤمل أن يتمتع كلا الجانبين في المستقبل عن إجراء مثل تلك التدريبات الرئيسية التي سبق القيام بها (تدريب نيكيفورس وتدريب توروس)، لأن من شأن ضبط النفس على هذا النحو أن يساعد على بناء مزيد من الثقة.

١٨ - ولم يطرأ تغيير على المواقع التي أنشأها كلتا القوتين بمنقطة دميرنيا، انتهاكا للوضع القائم في المنطقة، والتي أشرت إليها في تقريري الأخير وتقريري المؤرخين ١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/931) و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/328). وتحتفظ القوات التركية بنقطة تفتيش في جيب لاروهينا، المشار إليه في تقرير الأخير وفي تقرير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/315)، خلافا للاتفاق المحلي القائم الذي تم التفاوض عليه مع القوة. وقد أكملت القوات التركية تفتيشها المعتاد على مركز الاتصال في ستروفيليا، وزودت الموقع بأعداد تفوق المسموح به من الرجال، انتهاكا للوضع العسكري القائم في المنطقة.

باء - أنشطة إزالة الألغام في المنطقة العازلة

١٩ - في أعقاب سلسلة مطوّلة من الاجتماعات التي بدأ عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، جرى الاتفاق رسمياً على المبادئ التوجيهية لإزالة الألغام في ١٦ منطقة مشتبه بتلغيمها من المناطق المنسوبة للقوات التركية. ولا يزال يتعين على القوات التركية الموافقة على إزالة الألغام من عدة مناطق ملغمة إضافية لا يُعرف من لَعْمَهَا وكذلك من آخر حقل ألغام متبقٍ منسوب للقوات التركية، وهو يقع في منطقة ديرينيا جنوب فاروشا.

٢٠ - ومنذ التوصل إلى اتفاق على المبادئ التوجيهية الحالية، ما برحت القوات التركية تقدم سجلات وخرائط متعلقة بحقول الألغام الموجودة في المناطق الـ ١٦ المشتبه بتلغيمها المنسوبة لها. وتبين هذه السجلات وجود ٢٦ حقل ألغام منفصلاً داخل المناطق الـ ١٦ المشتبه بها، مما يمثل زيادة نسبتها ٦٧ في المائة في المناطق المبلّغ عنها حديثاً منذ بدء البرنامج. وبشكل إجمالي، تحوي حقول الألغام ما يقدر بـ ٢٠ ألف لغم أرضي (٥ ٠٠٠ لغم مضاد للدبابات و ١٥ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد و ٨١ من الأشرار الممنوحة)، وهو رقم يتجاوز كل التقديرات السابقة. والعمل جارٍ في هذه المجالات.

٢١ - ويتلقى حالياً مركز مكافحة الألغام الذي أنشئ في إطار برنامج شراكة من أجل المستقبل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التمويل من الاتحاد الأوروبي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المرجح أن تستمر العمليات المقرر إنجازها بموجب المبادئ التوجيهية الحالية المتفق عليها مع القوات التركية إلى ما بعد تلك الفترة. مما يعني أنه سيلزم توفير تمويل إضافي لإتمام تنظيف ٢٦ حقلاً للألغام.

٢٢ - وفي ٢٨ مارس/آذار، أصيب مزبل ألغام بجروح ناجمة عن حادث انفجار لغم أفقده أحد أطرافه. وقد أُجلى طبيًا مزبل الألغام، وهو مواطن من موزامبيق، إلى جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا للعلاج ولتركيب طرف اصطناعي له. ويمثل ذلك الحادث المساوي تذكيراً بالتهديد المستمر الذي تشكله الألغام الأرضية في المنطقة العازلة.

جيم - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

٢٣ - واصل القبارصة من الجانبين الاستعانة بالتييسير الذي توفره القوة في مختلف القضايا. وتراوحت طلبات التسهيل هذه بين المسائل الدينية والتعليمية وتنظيم المناسبات التذكارية والاجتماعية والثقافية وإجلاء المرضى ونقل المتوفين، والقضايا المتعلقة بإنفاذ القانون. وواصلت القوة تقديم الدعم إلى المبادرات المشتركة بين الطائفتين في أنحاء الجزيرة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الطوائف المقيمة في الجانب المقابل.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت القوة نحو مليون عملية عبور في المنطقة العازلة. وقد فاق مجموع عمليات العبور في الشهر بعد فتح شارع ليدرا العدد المسجل خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٥٠ في المائة. ويُظهر هذا الرقم التأثير الإيجابي الكبير لفتح شارع ليدرا على التواصل بين الطائفتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عبرت سلع بقيمة تناهز ٤٠٠ ٦٦٢ يورو من الجنوب إلى الشمال وبلغت بقيمة تناهز مليوني يورو في الاتجاه المضاد.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت القوة تنظيم ٧٧ مناسبة مشتركة بين الطائفتين جمعت ١١٧ ٤ شخصا منهما. وقد نُظمت هذه المناسبات في فندق ليدرا بالاس في المنطقة العازلة، التي لا يزال يعتبرها الجانبان مكانا محايدا يمكن فيه لأفراد الطائفتين مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٢٦ - وواصل قادة الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية عقد اجتماعات شهرية منتظمة في فندق ليدرا بالاس تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. وتماشيا مع الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بشأن مجموعة من تدابير بناء الثقة بين الطائفتين، على النحو المذكور في تقرير الأخير، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبتيسير من القوة، قام قادة الأحزاب السياسية بزيارة مشتركة إلى معبر شارع ليدرا كبادرة دعم لإمكان فتحه عندئذٍ. وانضم زعيما الطائفتين إلى قادة الأحزاب السياسية خلال مناسبة اجتماعية في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، لإجراء تبادل غير رسمي للآراء حول الوضع الراهن في قبرص.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت القوة قوافل إنسانية وقامت بزيارات بلغ عددها ٦٢ لدعم ٣٧٥ من القبارصة اليونانيين و ١٣٦ من الموارد الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة. كما واصلت القوة مساعدة القبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي في الحصول على وثائق الهوية والسكن وخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية والعمل والتعليم. واستمرت البعثة أيضا تتلقى بقلق تقارير تفيد هدم منازل قبارصة يونانيين في الشمال على النحو المبين في تقرير الأخير. وقد شمل هذا عمليات هدم الممتلكات التي

نُفذت في قرية كونديمينوس في كيرينيا دون موافقة أصحابها القبارصة اليونانيين. ومنذ عام ٢٠٠٣، تلقت القوة ٥٤ طلباً من المشردين داخلياً وأسر اللاجئين القبارصة اليونانيين والموارنة الراغبين في العودة والإقامة على نحو دائم في الشمال. ولا تزال هذه الطلبات عالقة نظراً للخلافات بين الجانبين على معايير أهلية العودة الدائمة.

٢٨ - وكما ذكرت في تقرير الأخير، لا تزال أبواب مدرسة ابتدائية تعلّم التركيّة في ليماسول مغلقة. ففي ٢٦ آذار/مارس، أصدرت المحكمة العليا لجمهورية قبرص قرارها في دعوى أقامتها نقابة المدرسين الأتراك في قبرص حول الحق الدستوري لمواطني جمهورية قبرص الناطقين بالتركيّة في تلقي التعليم بلغتهم الأم. وقد ردت المحكمة العليا في قرارها الدعوى دافعةً بأن في جمهورية قبرص ما يكفي من الأحكام لتعليم الأطفال الناطقين بالتركيّة من خلال النظام المدرسي القائم ومحتجةً بعدم اهتمام الطائفة الناطقة بالتركيّة في ليماسول بذلك.

٢٩ - وواصلت القوة المناقشات مع الطرفين المعنيين بشأن كيفية إدارة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة، الواقعة خارج المناطق المخصصة للاستخدام المدني، دون زعزعة الوضع القائم بين القوى المتواجدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، وُضعت ترتيبات للتنسيق مع السلطات المعنية لمواجهة الاتجاه السائد بالقيام بأعمال التشييد غير المرخص له، بما في ذلك تشييد المشاريع التجارية الواسعة النطاق، التي يحتمل أن تحدث توتراً في المنطقة العازلة، ولا سيما تلك التي تقوم بها طائفة القبارصة اليونانيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أذنت البعثة بإقامة ٢٧ مشروعاً في المنطقة العازلة، خارج المنطقة المخصصة للاستخدام المدني، تشمل البنية التحتية للرعي الزراعي، وصيانة الطرق الريفية والإسكان.

٣٠ - وفي قرية بيلا المختلطة الواقعة في المنطقة العازلة، واصلت القوة الاتصال مع الطائفتين للمساعدة في الحفاظ على حسن العلاقات بينهما وتيسير إقامة المشاريع المدنية خارج المنطقة المخصصة للاستخدام المدني. وللأسف، قام مجهولون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأعمال تخريب متكررة في المدرستين الابتدائيتين للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وفي ١ نيسان/أبريل، انتهك الجانب القبرصي اليوناني الوضع القائم في بيلا برفعه العلم الوطني لكل من اليونان وجمهورية قبرص في الوقت نفسه في النادي الرياضي القبرصي اليوناني. ووفقاً للترتيبات التي تقوم القوة برصدها، لا ينبغي أن يُرفع في ذاك المكان سوى واحد من هذين العلمين في ثلاثة أيام محددة من السنة. وتُتبع ترتيبات مماثلة فوق المباني القبرصية التركيّة في بيلا. وتوسطت القوة بين الطائفتين لترع فتيلا أي توتر يمكن أن يحصل. وما برح مختاراً القرية القبرصي اليوناني والقبرصي التركي منذ ذلك الحين يلتقيان في مجلس مشترك اتفقا فيه

على جملة أمور منها إيجاد حل لهذه الحوادث والعمل معا على اتخاذ مبادرات مشتركة بين الطائفتين. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر و ١٩ آذار/مارس و ٩ أيار/مايو شارك طلاب المدارس الابتدائية والثانوية من الطائفتين في أنشطة رياضية في بيلا، بتيسير من القوة.

٣١ - ورغم الجهود التي تبذلها القوة على النحو المبين في تقريره الأخير، ما زال يتعين على الجانبين الاتفاق على طرائق معالجة قضية الحفاظ على المواقع والأيقونات ذات الأهمية الدينية والثقافية على جانبي الجزيرة وتجديدها والوصول إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت القوة تنظيم أربع مناسبات دينية وتذكارية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر و ٨ آذار/مارس، أقام نحو ٥٠ مؤمنا من القبارصة اليونانيين شعائرهم الدينية في كنيسة برنابا الرسول في الشمال. وفي ١٨ نيسان/أبريل، تجمع ٢٥٠ من الطلاب القبارصة اليونانيين في كنيسة القديس نيوفيتوس الكاتبة في المنطقة العازلة في منطقة ترولي للاحتفال باليوم الدولي للمعالم والمواقع. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، شارك ٢٠٠ من القبارصة اليونانيين في الحج السنوي إلى كنيسة فاريشا في المنطقة العازلة، غرب نيقوسيا. وفي ١ أيار/مايو، شارك أكثر من ٢٥٠ من القبارصة اليونانيين في الصلوات في كنيسة القديس جاورجيوس سولياس بالمنطقة العازلة.

٣٢ - وواصلت القوة الاتصال بين الجانبين بشأن إنفاذ القوانين والقضايا المتصلة بالعبور في المنطقة العازلة. ومنذ تقديم تقريره الأخير، يسرت البعثة ٢٩ عملية إجلاء طبي ونقل رفات ٥ قبارصة يونانيين إلى الشمال لدفنها في قراهم، في منطقة كارباس في الشمال. كما تواصلت بانتظام زيارات السجون ومقابلات السجناء والمسؤولين المعنيين. وهناك حاليا سبعة قبارصة أتراك معتقلين في الجنوب واثان من القبارصة اليونانيين معتقلين في الشمال.

٣٣ - وعطفا على تقريره الأخير الذي قدمت فيه معلومات عن فرار سجينين من سجن نيقوسيا المركزي، لا يزال رفض السلطات في الشمال إعادة الفار القبرصي التركي يشكل مسألة خلافية. وتعكف القوة على إعداد مشروع بروتوكول لمعالجة حوادث كهذه لدى حصولها في المستقبل.

٣٤ - وواصلت القوة تنمية علاقات العمل مع قوات الشرطة على جانبي المنطقة العازلة. وما برحت القوة تقيم علاقات إيجابية وبناءة مع شرطة قبرص. وقد خطت شرطة قبرص، من خلال تقاسم معلوماتها العملية مع القوة، خطوة نحو تطوير التعاون في مكافحة الجريمة في الجزيرة. أما العلاقات بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة القبرصية التركية فهي تنمو بوتيرة أبطأ. ورغم الجهود التي تبذلها القوة، كثيرا ما كان الجانب القبرصي التركي يحجم عن التعاون مباشرة مع شرطة الأمم المتحدة.

٣٥ - ولا يزال إلقاء النفايات بشكل غير مشروع على نطاق واسع في المنطقة العازلة يتسبب بضرر بيئي وإيكولوجي. وتصادف يوميا دوريات القوة أفرادا يرمون النفايات بشكل غير قانوني. وبمبادرة من البعثة ، أجري في نيسان/أبريل مسح لمواقع طمر النفايات غير المشروعة في المنطقة العازلة التي يحوي بعضها مادة الأسيستوس وغيرها من النفايات السامة. ويشكل ذلك المسح الأول خطوة هامة نحو إزالة النفايات من العديد من مواقع طمر النفايات الواسعة النطاق في المنطقة.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة المعنية بالمفقودين مشروعها المشترك بين الطائفتين بشأن استخراج رفات الموتى والتعرف عليها وإعادة رفات المفقودين. وحتى تاريخه، استخرجت أفرقة مكونة من علماء قبارصة يونانيين وقبارصة أتراك جثث نحو ٤٠٠ شخص على جانبي المنطقة العازلة. وفي كانون الثاني/يناير، وبعد ١٨ شهراً من التدريب، سلم الفريق الأرجنتيني الأنتروبولوجي للطب الشرعي كامل المسؤولية عن عمليات استخراج رفات الموتى إلى العلماء القبارصة. وقد أخضع رفات أكثر من ٢٦٥ شخصاً للفحص في المختبر الأنتروبولوجي المشترك بين الطائفتين التابع للجنة الذي يقع في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وفي أعقاب إجراء تحليلات جينية للحمض النووي، تلقت ٩١ أسرة رفات أقاربها المفقودين الذين جرى التعرف عليهم.

٣٧ - ولا تزال اللجنة تحظى بدعم سياسي وشعبي واسع. ومع ذلك، فإنني أحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة من أجل تسريع عملية استخراج رفات الموتى.

خامساً - الجوانب المالية والإدارية

٣٨ - على النحو المبين في تقرير الأخير، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٠/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغاً إجمالياً قدره ٤٦,٦ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بما في ذلك التبرعات المقدمة وتبلغ ثلث تكاليف القوة، أي ما يعادل ١٥,٥ مليون دولار، مقدمة من حكومة قبرص، والتبرعات البالغة ٦,٥ مليون دولار المقدمة من حكومة اليونان. وإني أدعو البلدان والمنظمات الأخرى لأن تحذو حذوهم، بهدف تخفيض نسبة تكاليف القوة التي تتم تغطيتها من الاشتراكات المقررة.

٣٩ - وتنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية التي اقترحتها للإنفاق على القوة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، البالغة قرابة ٥٤,٩ مليون دولار، خلال الجزء الثاني من دورتها المستأنفة الثانية والستين. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على النحو المبين في الفقرة ٥٠ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق على القوة ستقتصر على المبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة.

٤٠ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة في قبرص للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مبلغا قدره ١٩,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٢٠٠ ٦٢٥ ١ دولار.

٤١ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات ٢٠,٣ مليون دولار. ونتيجة التأخير في استلام الاشتراكات المقررة، لم يتم سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلا للفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، على التوالي.

سادسا - ملاحظات

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في قبرص هادئة ومستقرة، لم تقع حوادث رئيسية على طول خطوط وقف إطلاق النار. وقد تعاونت كلتا القوتين المتضادتين بشكل عام وأقامتا علاقات عمل جيدة مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقد أدى تحسن التعاون في مجالات معينة بين القوة والسلطات في كلا الجانبين إلى تحسين الرقابة على الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة، مع أن كلا الجانبين لم يقبلا رسميا بعد مذكرة عام ١٩٨٩ التي تستخدمها الأمم المتحدة لتنظيم الأنشطة في المنطقة. وبسبب دقة العملية السياسية، فإننا نشد كلا الجانبين مواصلة الامتناع عن القيام بأعمال قد تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة العازلة.

٤٣ - ومن الواضح أنه توجد حاليا فرصة سانحة للقبازة للتوصل إلى حل نهائي لمشكلة قبرص. ومما يشجع على وجه خاص أنه خلال الأشهر الماضية، اتخذ الزعيمان بالفعل خطوات حاسمة في اتجاه تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في استئناف المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. كما أن ما يشجع على نحو خاص تأكيد الزعيمين من جديد، في لقاءهما في ٢٣ أيار/مايو، على خطوط عامة للتوصل إلى حل يستند إلى اتحاد يتألف من منطقتين وطائفتين يقوم على أساس المساواة السياسية، على النحو المحدد في قرارات مجلس

الأمن ذات الصلة، وإقامة شراكة تضم حكومة اتحادية ذات شخصية دولية واحدة، فضلا عن دولة مؤسسة قبرصية تركية ودولة مؤسسة قبرصية يونانية متساويتين من حيث وضعهما. وليس اتفاق ٢١ آذار/مارس، والمشاركة اللاحقة الفعالة من حيث مضمونها، والبيان المشترك الصادر في ٢٣ أيار/مايو إلا مؤشرات واضحة عن تجدد الإرادة السياسية لإيجاد حل للمشكلة القبرصية. ويسعدني أن أرى كلا الزعيمين اللذين أثنى على رؤيتهما وعزمهما، وقد أخذنا على عاتقهما المسؤولية الكاملة لتحمل هذه العملية.

٤٤ - وأود أن أشجع الطرفين بقوة على الاستفادة من الزخم الحالي ومواصلة استخدام الفترة التحضيرية الحالية للقيام قدر المستطاع بتحديد، مجالات التقارب ومجالات الخلاف، وإعداد الخيارات، حسب الإمكان، بشأن أكثر العناصر حساسية لكي ينظر الزعيمان فيها عند بدء المفاوضات الرسمية. وفي ضوء المزيد من الزخم الذي أحدثته الزعيمان في ٢٣ أيار/مايو، فقد ترغب الأفرقة العاملة واللجان التقنية في زيادة وتيرة اجتماعاتهما، وذلك لأن ممثلي الزعيمين سيبحثان نتائجها في مطلع حزيران/يونيه. ويحدوني الأمل بأن يسجل الطرفان نتائج جوهرية خلال تلك المرحلة كي يستخدمها الزعيمان ويبدأ المفاوضات الشاملة. وفي هذا الصدد، فقد يثبت أن الاجتماع المزمع عقده بين الزعيمين في النصف الثاني من حزيران/يونيه محوري. وإني ملتزم التزاما راسخا بمساعدتهما على المضي لإجراء محادثات رسمية بسرعة وعلى نحو سلس بقدر الإمكان، وأعتزم تعيين مستشار خاص في الوقت المناسب. وسأطلع المجلس بما يستجد من تطورات وتقدم في هذا الصدد.

٤٥ - وستساعد إقامة روابط واتصالات اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية أو ما يشابهها على التخفيف من الشعور بالعزلة الذي ينتاب طائفة القبارصة الأتراك وسيعود بالنفع على جميع القبارصة من خلال المساعدة على بناء الثقة. وسيؤثر ذلك أيضا بشكل إيجابي على الجهود الجارية. وكما ذكرت في تقرير الأخير، فمن المرجح أن تعود الجزيرة للإتحاد، وبطريقة سلسة قدر الإمكان، إذا ما تحقق قدر أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجانبين بسرعة.

٤٦ - ولن تكون الفترة المقبلة سهلة وقد تتطلب حلولاً توفيقية. لذلك من المهم أن يشجع جميع الأطراف إيجاد بيئة تفضي إلى دفع العملية قدما. ويعتبر المجتمع المدني المزدهر والنشط والمواطنون المستثمرون من العناصر الهامة في هذا المسعى. وستساعد هذه العناصر القبارصة على فهم ما سيدعون للموافقة عليه، لكي تكون أي تسوية في المستقبل مستدامة. وإني أشجع الجانبين على إيجاد أفضل السبل لتيسير المشاركة النشطة للمجتمع المدني القبرصي في النقاش حول مستقبل بلده.

٤٧ - وترمز إقامة المعبر عند شارع ليدرا إلى ما يمكن تحقيقه في وجود الإرادة السياسية المطلوبة. ووفق البيان المشترك الصادر في ٢٣ أيار/مايو، سينظر ممثلو الزعيمين في تدابير مدنيه وعسكرية أخرى وتدابير لبناء الثقة، بما في ذلك فتح معبر ليمنيتيس/يشيليرماك ومعايير أخرى. وسيكون تنفيذ هذه التدابير وغيرها من تدابير بناء الثقة الهادفة إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة، موضع ترحيب.

٤٨ - وألاحظ بارتياح استئناف عملية إزالة الألغام، التي آمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة الألغام من المنطقة العازلة بالكامل. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن أسفي للحدوث الذي وقع لأحد مزيلى الألغام التابعين للأمم المتحدة من موزامبيق - لتذكير الطائفتين بالأخطار الكامنة في المنطقة العازلة، والحاجة إلى التعاون مع القوة في هذا المجال الهام.

٤٩ - ويسرني أن اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين تواصل عملها الإنساني دون عوائق بطريقة غير مسيئة. وأنا واثق من إضفاء أجواء من ضبط النفس والاحترام قد تساعد هذا النشاط المهم بين الطائفتين في المساهمة في إيجاد مزيد من التفاهم والمصالحة بين الطائفتين.

٥٠ - وفي ضوء ما ذكر آنفا، ولعدم وجود تسوية شاملة، فإنه بالرغم من تحسن التوقعات في الأشهر الأخيرة بسبب التزام الأطراف المعنية، أعتقد أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تزال تؤدي دورا حيويا في الجزيرة. لذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمايكل مولر لتفانيه في العمل لأكثر من سنتين كممثلتي الخاص ورئيس للبعثة، الذي كفلت جهوده الرامية إلى إعادة بناء الثقة والحوار بين الجانبين إمكانية إحراز تقدم متى توفرت الظروف المناسبة؛ واللواء رافائيل بارني على قيادته للقوة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لإليزابيث سبيهار، التي عملت بصفة ممثلة خاصة لي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ولطابع برووك زيرييهون، ممثلي الخاص الجديد ورئيس البعثة، والعميد البحري ماريو سانشيز دبرناردي، قائد القوة الجديد، وأشكر الرجال والنساء الذين يؤدون خدمتهم في القوة، على الكفاءة والالتزام في أداء مسؤولياتهم التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

المرفق الأول

البلدان التي تقدم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية
(في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨)

البلد	الأفراد العسكريين
الأرجنتين*	٢٩١
النمسا	٥
كندا	١
هنغاريا	٨٤
سلوفاكيا**	٢٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٧٢
المجموع	٨٥٣

البلد	الشرطة التابعة للأمم المتحدة
الأرجنتين	٤
استراليا	١٥
البوسنة والهرسك	٢
كرواتيا	٤
السلفادور	٧
الهند	٧
أيرلندا	١٩
إيطاليا	٤
هولندا	٧
المجموع	٦٩

* تضم الوحدة الأرجنتينية جنودا من البرازيل (١) وشيلي (١٤) وباراغواي (١٤).

** تضم الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٤).

المرفق الثاني

بيان للزعيمين تلاه مايكل مولر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس قوة
الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، إثر الاجتماع المعقود في
٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨

يسعدني جدا أن أدلي بالبيان التالي باسم الزعيمين.

التقى الزعيمان اليوم في ظل أجواء جد إيجابية وودية، وتبادلا الآراء بشأن عدد من
المسائل، وتلاقت وجهات نظرهما إلى حد كبير. وقررا أن يطلبوا إلى مستشاريهما الاجتماع
خلال الأسبوع المقبل من أجل إنشاء عدد من الأفرقة العاملة واللجان التقنية ووضع جداول
أعمالها، وأن يتم ذلك بأسرع ما يمكن.

واتفق الزعيمان أيضا، وقد أخذنا على عاتقهما كامل المسؤولية في إجراء المفاوضات
المستقبلية، على أن يلتقيا بعد ثلاثة أشهر لاستعراض عمل الأفرقة العاملة واللجان التقنية،
وأن يباشرا، بالاستعانة بما تتوصل إليه من نتائج، مفاوضات شاملة برعاية الأمين العام للأمم
المتحدة.

واتفق الزعيمان أيضا على الالتقاء متى لزم الأمر قبل بدء مفاوضاتهما الرسمية.

واتفق الزعيمان أيضا على أن يفتح معبر شارع ليدرا، حالما تتيح الاعتبارات التقنية
ذلك، وأن يعمل وفقا للممارسات الثابتة المتبعة فيما يخص المعابر الأخرى.

وفتح معبر ليمنيثيس والمعابر الأخرى مسألة مدرجة أيضا في جدول أعمال
الاجتماعات المقبلة لمستشاريهما.

المرفق الثالث

**بيان مشترك صادر عن الزعيم القبرصي اليوناني ديميتريس كريستوفياس
والزعيم القبرصي التركي محمد علي طلعت**

في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨

أجرى الزعيمان اليوم مناقشات صريحة وثمررة، واستعرضا النتائج التي أحرزت عملا باتفاق ٢١ آذار/مارس.

وأكد الزعيمان من جديد التزامهما بإقامة اتحاد يتألف من منطقتين وطائفتين ويقوم على أساس المساواة السياسية، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستكون لهذه الشراكة حكومة اتحادية لها شخصية دولية واحدة، فضلا عن دولة مؤسسة قبرصية تركية ودولة مؤسسة قبرصية يونانية متساويتين من حيث وضعهما.

وأصدر الزعيمان تعليمات إلى ممثليهما بأن يقوموا، في غضون ١٥ يوما، بدراسة النتائج التي توصلت إليها اللجان التقنية.

وسينظر الممثلون في تدابير بناء الثقة على الصعيدين المدني والعسكري. وسيسعون أيضا لفتح معبر ليمنيتيس/يشيليرماك ومعابر أخرى.

وقرر الزعيمان الالتقاء مجددا في النصف الثاني من شهر حزيران/يونيه بغية إجراء تقييم جديد.

خريطة